مجلـة الاقتصاد والتنمية المستدامة
المجلد:05/ العـدد:02 (2022)، ص 1166-1185
ISSN : 2661-7986 EISSN: 2773-2606

محددات الاختيارات المصرفية للطلبة الجامعيين بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية

Determinants of banking choices for undergraduates between Islamic banking and conventional banking

ط.د. معاذ بوقاسة[1] *، أ.د. محمد بوحديدة[2]

[1] المدرسة العليا للتجارة-القليعة (الجزائر)، مخبر نظام المعلومات المحاسبية: دراسات تطبيقية في العلوم التجارية وعلوم التسيير، m_bougassa@esc-alger.dz

[2] المدرسة العليا للتجارة-القليعة (الجزائر)، مخبر الإصلاحات الاقتصادية، التنمية واستراتيجيات الاندماج في الاقتصاد العالمي، m_bouhadida@esc-alger.dz

تاريخ الاستلام: 2022/03/16 تاريخ القبول: 2022/07/02 تاريخ النشر: 2022/09/01

تصنيفات JEL: G21؛ G24؛ G28

مستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم الدوافع المؤثرة على اختيار الطلبة الجامعيين بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية، وجاءت هذه الدراسة في خضم حدوث تحولات في المنظومة المصرفية الجزائرية بإدخال مفاهيم جديدة في التمويل لم تُؤلف من قبل وهو حال المصرفية الإسلامية. وبُغية تحقيق هذا الهدف تم توزيع استبانة على عينة من طلبة العلوم الاقتصادية، الاجتماعية، وعلوم التسيير.

وقد أسفرت نتائج الدراسة على أن أغلبية الطلبة يفضلون الصيرفة الإسلامية لدوافع دينية، كما أن أغلب الموظفين في البنوك التقليدية يرغبون في التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي بدافع ديني أيضا.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية؛ الصيرفة التقليدية؛ الدوافع الدينية؛ النوافذ الإسلامية؛ الجزائر.

Abstract:

The objective of this study was to determine the major motives that affect the choice of undergraduates between Islamic banking and traditional banking, this study came in the midst of transformations in the Algerian banking system by introducing new concepts as the case of Islamic banking. In order to achieve this goal, a questionnaire was distributed to a sample of students of economic, social and management sciences.

The results of the study revealed that the majority of students prefer Islamic banking over traditional banking for religious motives, and also, most of conventional banks employees want to switch to Islamic banking for religious motives as well.

Keywords: Islamic banking; Traditional banking; Religious motives; Islamic windows; Algeria.

JEL Classification: G21 ; G24 ; G28

* المؤلف المرسل.

مقدمة

خلافا للنظام المصرفي التقليدي المعمّر لأكثر من خمسة قرون، تعتبر المصرفية الإسلامية حديثة النشأة وتستمد قواعدها وأحكامها من مصادر الشريعة الإسلامية المتمثلة أساسا في القرآن الكريم والسُنة النبوية، وقد حازت هذه الصناعة المالية الجديدة على اهتمامٍ كبيرٍ من قِبَل كل الدول الإسلامية وحتى غير الإسلامية منها، وهذا باعتبارها بديلة للنظام الرأسمالي الذي فشل في التصدي للأزمات المالية المتكررة، وآخرها أزمة الرهن العقاري (Subprime crisis)سنة 2008 التي دقت ناقوس الخطر وأكدت عدم نجاعة سعر الفائدة كآلية لإرساء الاستقرار الاقتصادي والتوازن المالي.

وفي الجزائر، فإن المورد البشري المتخصص في البنوك التقليدية والمتراكم عبر أكثر من ستة عقود من الأجيال المتعاقبة ترك ثقافة بنكية تقليدية راسخة وهي تعيش اليوم تأثيرات التحولات التي تفرضها القوانين بإدخال مفاهيم جديدة في التمويل لم تُؤْلف من قبل وهو حال المصرفية الإسلامية، أو تلك التحولات الناتجة عن إمدادات الموارد البشرية القادمة من المدارس المتخصصة والجامعات والتي يُلاحظ عليها كذلك انحيازها نحو المصرفية الإسلامية وتخليها التدريجي عن المصرفية التقليدية، وهو ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية: **ما مدى قدرة إحلال الكفاءات المستقبلية الكفؤة الصادرة عن مؤسسات التكوين للكفاءات التقليدية الميدانية؟**

فرضيات الدراسة:

1. وجود شريحة كبيرة من الطلبة يفضلون العمل في الصيرفة الإسلامية؛
2. يعتبر الدافع الديني أهم دافع لاختيار الطلبة للصيرفة الإسلامية؛
3. توجد نسبة قليلة من الموظفين في البنوك التقليدية ترغب في التحول للصيرفة الإسلامية.

أهداف الدراسة:

- التعرف على الفروق الجوهرية بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية؛
- معرفة توجهات الطلبة الوظيفية بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية؛
- معرفة أسباب اختيارات الطلبة ومدى اقتناعهم ورضاهم بها.

منهجية الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعبر عن الظاهرة محل الدراسة بشكل كمّي وكيفي، وذلك من خلال الرجوع إلى مختلفِ الأدبيَّات من مراجعَ ودراساتٍ

ذات الصِّلة بموضوع الدراسة، ومحاولة تفسيرها وتحليلها للوصول إلى معرفة تفصيلية عن هذا الموضوع، وفي الدراسة الميدانية تم جمع البيانات عن طريق الاستبيان وتحليلها.

1- الإطار النظري للصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية

تُعتبَر البنوك والمؤسسات المالية الركيزة الأساسية لأي اقتصاد كونها الضامن الرئيسي لمصادر التمويل، ولقرون مضت كانت الصيرفة التقليدية مهيمنة ومنفردة بالنظام المصرفي في كل دول العالم، واستمر ذلك إلى حين ظهور التطبيق الفعلي للصيرفة الإسلامية في بداية السَّبعينَات وتمكنها من جذب شريحة كبيرة من العملاء وتحقيقها لمعدلات نمو سريعة وعالية.

1-1 الصيرفة الإسلامية

تُعتبَر الصيرفة الإسلامية أحد أهم إنجازات الاقتصاد الإسلامي ومن بين النماذج الرائدة التي وجدت طريقها إلى التطبيق، وقد حظيت هذه الصناعة بإجماع واعتراف جميع الأنظمة المالية وتعددت أساليب عرضها وتقديمها، إلا أن أكثر الطرق انتشارًا هي: المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية.

أولا- تعريف المصارف الإسلامية:

تعددت تعاريف الباحثين للمصارف الإسلامية، إلا أنه بعد تحليل هذه التعاريف نجدها مختلفة لفظًا لكنها متقاربة من حيث المضمون، ولعل التعريف الشامل الجامع هو تعريف رائد فكرة المصارف الإسلامية الدكتور أحمد النجَّار الذي يقول فيه: البنوك الإسلامية هي أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وهي أجهزة تنمويةٌ اجتماعية مالية، حيث أنها تقوم بما تقوم به البنوك من وظائف في تيسير المعاملات التنموية، كما أنها تضع نفسها في خدمة المجتمع، وتستهدف تحقيق التنمية فيه، وتقوم بتوظيف أموالها بأرشد السُّبُل بما يحقق النفع للمجتمع أولًا وقبل كل شيء، واجتماعيةٌ من حيث أنها تقصد في عملها وممارستها تدريب الأفراد على ترشيد الإنفاق وتدريبهم على الادخار ومعاونتهم في تنمية أموالهم بما يعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع والمصلحة، هذا فضلًا عن الإسهام في تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع بالدعوة إلى أداء الزكاة وجمعها وإنفاقها في مصارفها الشرعية (النجار، 1979، ص 95).

ثانيا- تعريف النوافذ الإسلامية:

عرفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) على أنَّها جُزء من مؤسسة الخدمات المالية التقليدية (والتي قد تكون فرعا لتلك المؤسسة أو وحدةً متخصصةً تابعةً لها) توفر كلا

من خدمات إدارة الصناديق (حسابات الاستثمار)، والتمويل والاستثمار المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها (Islamic Financial Services Board, p. 14). وعرفتها شعبة الإحصاءات للأمم المتحدة (UNSD) في تقرير لها بأنها: فروع، أقسام ومكاتب البنك التقليدي الذي يتعامل بالتمويل الإسلامي (United Nations Statistics Division, 2017, p. 1).

ثالثا- أسس وضوابط الصيرفة الإسلامية:

تخضع عمليات الصيرفة الإسلامية لجملة من الضوابط المستمدة من الشريعة الإسلامية تسعى من خلالها إلى فرض نفسها كنظام مصرفي أخلاقي منافس للنظام التقليدي، تضمن من خلاله ثقة المتعاملين وتحقيق الربح والاستقرار المالي. ومن أهم هذه الأسس (المغربي، 2004، ص ص 91-93):

أ- الالتزام التام بأحكام الشريعة الإسلامية:

وهذا يعني تكييف عمليات البنوك بحيث تتلاءم مع أحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها، والابتعاد التام عن الربا والغرر وغيرهما من المحرمات، ولتحقيق ذلك تستعين البنوك الإسلامية بهيئة الرقابة الشرعية.

ب- المشاركة في الربح والخسارة:

تُعتبَر عقود المشاركات أساس قيام الصيرفة الإسلامية، رغم قلة تطبيقها من طرف المصارف الإسلامية في الوقت الحالي، والمبدأ الأساسي الذي تخضع له هذه الصيغ هو المشاركة في الربح والخسارة تطبيقا لقاعدتي الضَّمان بالخَراج والغُنم بالغُرم.

ج- الاستثمار محور النشاط المصرفي:

تُعَد النقود وسيلة وأداة للتعامل والتبادل، لا سلعة في حدِّ ذاتها، " فالتمويل الإسلامي يمنع مطلقا إنشاء مديونية بهدف الربح إلا من خلال عملية حقيقية تتمثل في تبادل أو إنتاج سلع أو منافع أو خدمات. ولهذا نجد عقود التمويل الإسلامية، كالبيع الآجل والسلم والإجارة والمشاركات، جميعها لا تنفك عن تبادل حقيقي يسهم في توليد الدخل والثروة. وبهذه الطريقة يصبح الدين تلقائيًّا تحت السيطرة " (السويلم، 2011، ص 46).

د- تحريم التجارة في الأنشطة المحرّمة أو تمويلها:

هذه الخاصية منطلقة من قاعدة أن مجالات المعاملات في الإسلام تتعلق بالحلال وبالطيبات وتتجنب الحرام والخبائث (شحاتة، 2005، ص 30) ، ويقصد بذلك استثمار الأموال في "العقود المالية المشروعة" فقط كالمضاربة والمرابحة، كما يَتأكَّد أن تكون أهداف النشاط المُموَّل مشروعة وأن تكون الوسائل المستخدمة في إتمام ذلك مشروعة أيضا، " حيث

يجب على المصرف الإسلامي تجنب استقبال الموارد المالية إذا كان مصدرها حرامًا، وأن يمتنع عن تمويل الأنشطة الاقتصادية المحرّمة كالأنشطة المضرة بالبيئة على سبيل المثال " (الرفاعي، 2016)، فمن الأنشطة المحظورة بموجب الشريعة: الاستثمار في شركات الكحول، التبغ...

هـ- تحقيق التكافل الاجتماعي:

تقدم المصارف الإسلامية خدمات تدخل في إطار نشاطها الرامي إلى تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال جمع الزكاة والصدقات وتوزيعها على مستحقيها، وأيضا تقديم قروض إلى متعامليها، وهي التي تُعرَف بالقروض الحسنة.

2-1 الصيرفة التقليدية

يتم عرض وتقديم خدمات ومنتجات الصيرفة التقليدية عن طريق البنوك التقليدية بمختلف أنواعها.

أولا- تعريف البنوك التقليدية:

من خلال تقصي عديد التعاريف (Prabhavathi & Dinesh, 2018, p. 745) (الهواملة، 2017)، (المغربي، 2004، ص 75) يمكن تعريف البنك التقليدي على أنه مؤسسة مالية هدفها الرئيسي تحقيق الوساطة المالية من خلال تجميع المدخرات من أصحابها في شكل ودائع جارية وقروض بفائدة محددة ابتداءً، ثم إعادة إقراضها لمن يطلبها بفائدة أكبر، ويربح البنك الفرق بين الفائدتين، كما يقوم البنك بعدة خدمات تتعلق بالنقود أو ما يماثلها.

ثانيا- أسس معاملات الصيرفة التقليدية:

تتمثل الأسس الحاكمة لمعاملات البنك التقليدي في عِدَّة نقاط أهمها ما يلي (المغربي، 2004، ص ص 76-78):

أ- سلعية النقود:

يقوم التعامل المصرفي التقليدي على أساس اعتبار النقود سلعة يتم الاتجار فيها لا بها، حيث تعتمد البنوك التقليدية على إصدار مجموعة من الخصوم المالية التي يفضلها المقرضون بأسعار منخفضة وتقوم بتوظيف هذه الأموال في أصول يفضلها المقترضون عند عائد توظيف أعلى من سعر الفائدة المدفوع للمودعين، ويربح البنك الفرق بين الفائدتين.

ب- تجميع الودائع والمدخرات استنادًا إلى قاعدة الدائنية والمديونية:

إن الوظيفة الرئيسية للبنوك تكمن في قيامها بتجميع الودائع بمختلف أنواعها، حيث تمثل عملية اقتراض البنك الخاصية الهامة والمستمرة خلال تاريخ البنوك. ويعتمد البنك على

قوة هذه الودائع ومدى كفايتها عند ممارسة عملياته المصرفية، وعليه أن يُحسِن استخدامها حتى يوطد مركزه المالي، وبالتالي يتمكن من الحصول على ثقة الأفراد وودائعهم.

ج- توظيف الموارد اعتمادًا على منح القروض والتسهيلات الائتمانية بصفة مستمرة:

تقوم البنوك بتوظيف الموارد المتاحة وتقديم التسهيلات المصرفية لطالبي التمويل. وإذا كانت الودائع هي المصدر الرئيسي للأموال في البنوك التقليدية، فإن القروض هي الاستخدام الرئيسي في تلك البنوك. فتمثل خدمة الإقراض الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك بالإضافة إلى كونها المصدر الأول للربحية.

د- الفائدة:

يتمثل العائد الرئيسي للبنوك التقليدية في الفرق بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، ولا يخضع تحديد سعر الفائدة دائمًا لقرارات بنك بمفرده، فهناك حدود قصوى ودنيا تفرضها السلطات المسؤولة عن السياسة الائتمانية.

هـ- التنويع المالي:

تقوم البنوك التقليدية بالحصول على الأموال من مصادر متنوعة وبآجال مختلفة من المودعين وتقوم بإعادة توزيع آجال الودائع وتحويلها إلى توظيفات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للمقترضين من العملاء.

وتجري البنوك هذا التنويع بقصد مواجهة مخاطر الإقراض والاستثمار، وذلك بتمويل العديد من الأصول التي تتميز بتنوع العائد والخطر. ويطلق على هذه العملية التنويع المالي (Financial diversification)، مما يساعد على توزيع احتمال وقوع الخطر، والعائد على أكثر من أصل لتعظيم العائد المتوقع.

3-1 المقارنة بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية

يتمثل أهم فرق بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية في عدم تعامل الصيرفة الإسلامية بسعر الفائدة، وكذلك إدراجها لنشاطات أخرى هي أقرب للمتاجرة منها إلى الوساطة المالية التقليدية، والجدول التالي يوضح أهم أوجه الاختلاف:

الجدول رقم (01): أوجه الاختلاف بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية

عنصر المقارنة	المصرف الإسلامي	البنك الربوي
أساس التعامل	تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية	تقوم على أساس الفائدة البنكية
التضخم	لا يوجد؛ لأن البنك شريك في الربح والخسارة	يعادل سعر الفائدة السائد على أقلّ تقدير
الوظيفة الأساسية	تقوم الوساطة على أساس المشاركة	تقوم الوساطة على أساس الاقتراض

	في الأرباح والخسائر ومراعاة حالة الزبون	بفائدة ثابتة دون مراعاة حالة الزبون
الإيراد	تطبيق قاعدة الخراج بالضمان	الإيراد مبني على أساس الفائدة
النقود	تجارة بالنقود (وسيط للتبادل، مخزن للقيمة)	سلعة يتم الاتجار بها
أشكال التعامل	على أساس المشاركة، البيوع، الإجارة والتكافل	معظمها على أساس الإقراض والاقتراض
العلاقة بالبنك المركزي	لا تستطيع اللجوء إليه كملجأ أخير للاقتراض	تستطيع اللجوء إليه كملجأ أخير للاقتراض
التخصص	العمل في جميع المجالات بشرط مطابقتها للشريعة	كل بنك يتخصص في مجال معين
تكافل اجتماعي	في صورة تبرعات، قرض حسن، زكاة ...	في صورة تبرعات
الرقابة	يخضع إلى الرقابة المالية، إضافة إلى الرقابة الشرعية (داخلية وخارجية)	يخضع إلى الرقابة المالية فقط
العائد	يحصل على عوائد متغيرة قد تكون ربحا أو خسارة	نسبة من المبلغ المودع
الخسارة	يتحملها البنك إذا كان رب المال في المضاربة، وفي البيوع، وبقدر رأس المال في المشاركات	يتحملها المقترض وحده، سواء كان متسَبِّبًا فيها أم لم يكن
الربح	يتحقق الربح نتيجةَ عمل حقيقي	يتحقق بالفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة
إعسار المدين	إذا كان غير مماطل ومعه عذر شرعي يُمهل، ولا يمكن زيادة الدين أو تعديل السعر، وقد يُعفى أحيانًا من المبلغ الضئيل	لا يُسمح بمهلة سداد، ويُحمَّل المدين فوائد تأخير
المخاطر	مشتركة بين المصرف ومالك المشروع بوصفهما شركاء	يتحملها المقترض لأن للمقرض ضمانات
الأهداف	الموازنة بين الربحية التجارية والاجتماعية	تحقيق الربحية التجارية

المصدر: من إعداد الباحثين استنادًا إلى:

- رائد جميل جبر، المواءمة بين المعايير الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية: مواجهة التحديات القائمة في الدول العربية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، غزة، تاريخ النشر: 2017/09/20، ص 35.

- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2004، ص ص 96-101.

- علام عثمان وسنوساوي صالح، الإدارة الاستراتيجية في المنظمات الإسلامية - البنوك الإسلامية نموذجا - مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 2، 2016، ص ص 354-355.

2- الصيرفة الإسلامية في الجزائر

يعود تاريخ ظهور فكرة الصيرفة الإسلامية في الجزائر إلى سنة 1928 على يد الشيخ إبراهيم أبو اليقظان، وهذا ما تظهره مقالة للشيخ تحت عنوان "حاجة الجزائر إلى مصرف أهلي"، نشرت في صحيفة "وادي ميزاب" بتاريخ 29 جوان 1928، يدعو فيها إلى تأسيس مصرف إسلامي وفق القواعد المقرَّرة في الفقه الإسلامي، ودعا أعيان ورجال الأعمال في المدن الجزائرية الكبرى إلى تجسيد هذا المشروع، فاستجابوا له وبدأوا في الإعداد لإنشاء المصرف تحت مسمى "البنك الإسلامي الجزائري"، إلا أن هذا المشروع أُجهِض من طرف سلطات الاحتلال الفرنسية (بلعباس، 2013).

بعد الاستقلال قامت الجزائر بفتح المجال للصيرفة الإسلامية عندما سنت قانون النقد والقرض 90 - 10 الذي سمح للقطاع الخاص والأجنبي بإنشاء البنوك بما في ذلك المصارف الإسلامية، فكان أول بنك هو "بنك البركة الجزائري" الذي تم إنشاؤه بتاريخ 20 ماي 1991، ثم بعد ذلك ب 7 سنوات تم تسجيل إنشاء ثاني وآخر بنك في هذا المجال وهو "مصرف السلام الجزائر"، الذي افتُتِح بتاريخ 20 أكتوبر 2008. إضافة إلى ذلك، سمحت السلطات الرقابية لبعض البنوك التقليدية بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية بالتوازي مع خدماتها المصرفية التقليدية، على غرار "بنك الخليج الجزائر" و"تراست بنك الجزائر".

ومنذ دخول الصيرفة الإسلامية إلى الجزائر، رُفِعت مطالبات بإعداد قانون لتأطير هذه الصناعة من خلال تعديل قانون النقد والقرض، إلا أن هذا الطلب قُوبِل بالرفض من طرف بنك الجزائر، وتم بالمقابل الموافقة على إصدار نصوص قانونية وتنظيمية تمثلت في النظام رقم 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 والمتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الذي ألغاه النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 والمحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد

ممارستها في البنوك والمؤسسات المالية، ثم التعليمة رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية؛ لتفصيل النظام السابق (ناصر، 2021، ص 325).

هذان النظامان فتحا المجال للبنوك العمومية لإنشاء شبابيك إسلامية، وكان أول بنك عمومي يفتتح هذه النوافذ هو البنك الوطني الجزائري (BNA) بتاريخ 14 أوت 2020، وآخِرُها بنك التنمية المحلية (BDL) في 10 جانفي 2022، لتكون بذلك كل البنوك العمومية في الجزائر قد دخلت هذا المجال.

3- دراسة محددات الاختيارات المصرفية للطلبة الجامعيين

3-1 مجتمع وعينة الدراسة

يهدف هذا البحث إلى دراسة محددات الاختيارات المصرفية للطلبة الجامعيين بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية، وقد أُنجز لذلك بحث ميداني عن طريق استبيان وُزِّع على عينة من الطلبة الجامعيين الحاليين والمتخرجين وأيضا الموظفين منهم في البنوك الإسلامية والتقليدية. ونظرا لضخامة حجم المجتمع المدروس فقد تم الاقتصار في هذه الدراسة على طلبة ميدان العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير كعينة للدراسة. وتم توزيع الاستبيان بطريقة غير مباشرة من خلال البريد الإلكتروني المهني وعن طريق وسائل التواصل الاجتماعي (LinkedIn, Messenger).

3-2 منهجية البحث ومصادر البيانات

أولا- مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الطلبة الموظفين والمؤهلين للعمل في البنوك التقليدية والإسلامية الجزائرية.

ثانيا- عينة الدراسة:

قام الباحثان باختيار عينة عشوائية من طلبة ميدان العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الحاليين منهم والمتخرجين وأيضا الموظفين في البنوك الإسلامية والتقليدية، حيث تم توزيع 426 استبانة على عينة الدراسة، استُرِدَّ منها 300 استبانة، وقد تم استبعاد 6 استبيانات فقط لعدم جدية الإجابة من قِبل المبحوثين، ليصبح عدد الاستبيانات النهائية 294 استبانة.

ثالثا- أداة الدراسة:

يعتمد هذا البحث في جمع بياناته الأولية على أسلوب الاستبانة كإطار عملي للدراسة، بغرض معرفة توجهات الطلبة بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية، وتتكون الاستبانة من قسمين، كل قسم يضم مجموعة من الأسئلة لاستخلاص المعلومات ذات الصلة من عينة الدراسة.

تدور أسئلة الاستبيان في القسم (1)، حول المعلومات الشخصية للمبحوثين كالجنس، المستوى الجامعي، شعبة الدراسة، وهل هو موظف في بنك أم لا.

أما أسئلة القسم (2) فتهدف إلى معرفة الاختيارات المصرفية للطلبة والدوافع نحو ذلك، وأيضا إمكانية التحول من العمل المصرفي التقليدي إلى المصرفية الإسلامية وعن مدى رضاهم عن اختياراتهم المصرفية، حيث يطلب من المجيب على الاستبيان وضع علامة حول الإجابة التي يراها مناسبة من بين الأجوبة المقترحة.

3-3 عرض المتغيرات الشخصية لعينة الدراسة

يستعرض الباحثان في الجدول الموالي التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الشخصية لأفراد العينة:

الجدول رقم (02): المتغيرات الشخصية لعينة الدراسة

المتغير	المستويات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	139	%47.3
	أنثى	155	%52.7
المستوى الجامعي	ليسانس (أو طور تحضيري)	74	%25.2
	ماستر	187	%63.6
	دكتوراه	33	%11.2
الشعبة	علوم المالية والمحاسبة	127	%43.2
	علوم اقتصادية	46	%15.6
	علوم التسيير	44	%15
	علوم تجارية	77	%26.2
الوظيفة في البنوك	موظف	37	%12.6
	غير موظف	257	%87.4

المصدر: من إعداد الباحثَيْن بالاعتماد على مخرجات Excel

يتَّضح من الجدول رقم (02) أن 52.7% من أفراد عينة الدراسة هم من الإناث بينما بلغت نسبة الذكور 47.3%، ويلاحظ أن هُناك تقاربًا بين النسبتين مما يُوفر نوعًا من الدِّقة

للدراسة، أما بالنسبة للمستوى الجامعي فإن طلبة الماستر يشكلون أكبر فئة بنسبة 63.6%، وهذا يُعدَّ مؤشِّرا إيجابيا مُحفزا؛ نظرًا لكون مستوى التكوين في هذا الطور أعلى والتخصص أدقَّ وأعمق، تليها فئة طلبة الليسانس بنسبة 25.2%، أما نسبة طلبة الدكتوراه فقد كانت 11.2% وهذا طبيعي نظرًا لكون هذه الفئة تمثل فقط في المتوسط 5% من التعدادات الطلابية الوطنية حسب إحصائيات السنة الجامعية 2021/2020.

وفيما يخص متغير الشعبة فإن أكبر نسبة كانت من نصيب ميدان علوم المالية والمحاسبة بـ 43.2%، وربما يرجع هذا للارتباط الوثيق بين التخصصات المدروسة في هذا الميدان وطبيعة ومتطلبات العمل في المجال المصرفي، أما ميدان العلوم التجارية فكانت نسبته 26.2%، بينما كانت نسب مَيدانَي العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير متساوية تقريبًا بـ 15.6% و15.0% على التوالي.

في الأخير، وبالنسبة لمتغير الوظيفة في البنوك فإن معظم الطلبة المشاركين في الاستبيان غير موظفين حاليا في المجال المصرفي وتبلغ نسبتهم 87.4% أما نسبة العاملين منهم في البنوك بنوعيها الإسلامي والتقليدي فقد بلغت 12.6%.

4-3 عرض نتائج الدراسة

يستعرض الباحثان فيما يلي نتائج الدراسة وتفسيرها:

أولا- توزيع الموظفين في البنوك:

الجدول رقم (03): توزيع الموظفين في البنوك

المتغير	المستويات	التكرار	النسبة
الموظفون في البنوك	مصرف إسلامي	14	%37.8
	بنك تقليدي	23	%62.2

المصدر: من إعداد الباحثَيْن بالاعتماد على مخرجات Excel

يُظهر الجدول رقم (03) أن نسبة الموظفين في المصارف الإسلامية بلغت 37.8%، بينما بلغت نسبة المشتغلين في البنوك التقليدية 62.2%، ويمكن تفسير ذلك بقِلَّة عدد المصارف الإسلامية والتي تنحصر في مصرفين اثنين فقط مقارنة بالبنوك التقليدية المهيمنة على المنظومة البنكية في الجزائر منذ الاستقلال، كما يظهر من خلال الاستبيان أن الغالبية العظمى من الموظفين في المصارف الإسلامية قد اختارت هذا النوع من الصيرفة بقناعة تامة وهم لا يرغبون في التحول إلى العمل المصرفي التقليدي بينما نجد نسبة كبيرة من العاملين في البنوك التقليدية

يرغبون في التحول إلى الصيرفة الإسلامية، وسيأتي توضيح ذلك و بيان الدوافع لكل من الطرفين في النقاط الموالية من الاستبيان.

ثانيا- رغبة الموظفين في البنوك التقليدية في التحول إلى الصيرفة الإسلامية:

الجدول رقم (04): رغبة الموظفين في البنوك التقليدية في التحول إلى الصيرفة الإسلامية

المتغير	المستويات	التكرار	النسبة
الرغبة في التحول إلى الصيرفة الإسلامية	نعم	11	%47.8
	لا	4	%17.4
	محايد	8	%34.8

المصدر: من إعداد الباحثَيْن بالاعتماد على مخرجات Excel

يتَّضح من خلال الجدول رقم (04) أن ما يقارب نصف العاملين في البنوك التقليدية الذين شاركوا في الاستبيان يرغبون في التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي وذلك بنسبة تبلغ 47.8%، يليهم الموظفون المحايدون بنسبة 34.8%، بينما نجد أن أقل نسبة من الموظفين تنوي البقاء في العمل المصرفي التقليدي والتي تساوي 17.4% من عدد الموظفين.

تتمثل دوافع التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي بشكل أساسي في الدوافع الدينية انطلاقا من حرمة التعامل بالربا المستَفحِل في البنوك التقليدية ممثَّلا في سعر الفائدة، والذي يشكل النشاط الأساسي لها، بل وأساسَ وجودها، إذ أنَّ 90% من الطلبة الموظفين أرجعوا دافع التحول إلى العامل الديني، ومن المستجوبين من أضاف إلى ذلك الجانب الاجتماعي متأثرا بتوجهات العائلة والأصدقاء والجانب التسويقي المتمثل في سمعة البنك وشهرته على مستوى الساحة المصرفية. وقد تمثلت الدوافع الأخرى لبعض المستجوبين في كون المحفزات المالية في العمل المصرفي الإسلامي أكثر أو بالرغبة في تطوير وتنمية المهارات الشخصية من خلال اقتحام مجال جديد كالصيرفة الإسلامية.

والشكل التالي يوضح توزيع دوافع التحول إلى الصيرفة الإسلامية حسب إجابات الطلبة:

الشكل رقم (01): دوافع التحول إلى الصيرفة الإسلامية

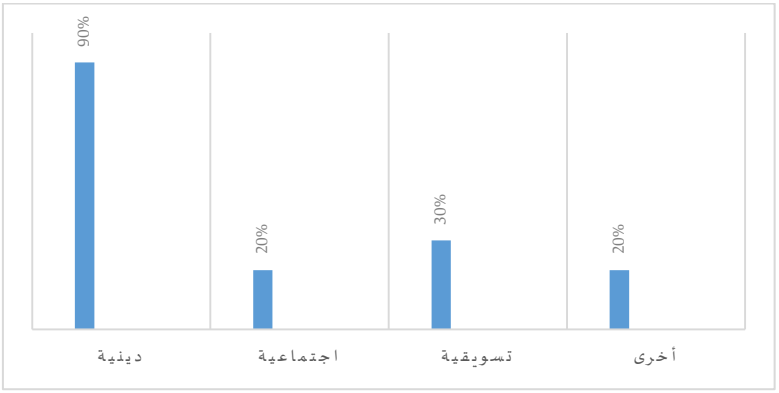

المصدر: من إعداد الباحثَيْن بالاعتماد على مخرجات Excel

ثالثا- توجهات غير العاملين في المجال المصرفي:

الجدول رقم (05): توجهات غير العاملين في المجال المصرفي

المتغير	المستويات	التكرار	النسبة
العمل في المجال المصرفي	الصيرفة الإسلامية	105	%40.9
	الصيرفة التقليدية	13	%5.1
	محايد	30	%11.7
	لا أملك الرغبة في العمل في المجال المصرفي	109	%42.4

المصدر: من إعداد الباحثَيْن بالاعتماد على مخرجات Excel

مثَّلت فئة غير الموظفين في المجال المصرفي الغالبية العظمى من المستجوبين بنسبة 87.4% ووُجه لها السؤال التالي: إذا عُرِض عليك العمل في مجال البنوك، ما نمط الصيرفة الذي تفضل العمل فيه؟ ويُلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن ما نسبته 83.3% تنقسم بالتناصف بين الرافضين للعمل في المجال المصرفي كَكُلٍّ والمفضلين للصيرفة الإسلامية، مع تفوق طفيف للفئة الأولى، بينما كانت نسبة الطلبة الذين اختاروا الصيرفة التقليدية ضعيفةً جدا وقُدِّرت بـ 5.1%، وبلغت نسبة المحايدين 11.7%.

تمثلت أسباب العزوف عن العمل في المجال المصرفي أساسًا في الأسباب الدينية بنسبة 80.36% اعتقادًا من المبحوثين بحرمة المعاملات المصرفية التقليدية القائمة على الربا وعدم ثقتهم في الالتزام التام للمصارف والنوافذ الإسلامية القائمة حاليا في الجزائر بأحكام الشريعة الإسلامية، ومنهم من أرجع ذلك لأسباب اجتماعية متماشيا في ذلك مع توجهات عائلته وأصدقائه وبلغت نسبتهم 7.22%، وانحصرت الأسباب الأخرى كلها بنسبة 12.43% في عدم الاهتمام والميول الشخصي للمجال المصرفي.

أما بالنسبة للعاملين في الصيرفة الإسلامية أو الذين اختاروا العمل فيها من غير الموظفين فقد كانت الدوافع أيضا دينية بامتياز انطلاقًا من الاعتقاد بحرمة الربا الذي تتعامل به البنوك التقليدية مقابل توفر صيغ استثمارية موافقة للشريعة الإسلامية في الصيرفة الإسلامية، وذلك بنسبة 92.18%، ثم تلتها الدوافع الاجتماعية كتأثير العائلة والأصدقاء والدوافع التسويقية المتمثلة في سمعة البنك وشهرته بنسبة 2.4% لكل منهما، وتوزعت النسبة المتبقية (3.02%) بين الدوافع الجغرافية (1.02%) كقرب المصرف الإسلامي أو فروعه من مكان الإقامة والدوافع الأخرى (2%) التي تمثلت في موافقة الصيرفة الإسلامية للتخصص المدروس في الجامعة وأيضا بحكم البطالة.

وبتحليل دوافع اختيار الصيرفة التقليدية للعاملين في البنوك التقليدية غير الراغبين في التحول للصيرفة الإسلامية والطلبة غير الموظفين، نجد الدوافع التسويقية في طليعة هذه الأسباب بنسبة 40.74% حيث يُولي هؤلاء الأفراد أهمية كبيرة لسمعة البنك وشهرته في المجال المصرفي، ثم تلتها الدوافع الدينية بنسبة 22.22% إذ لا يرون حَرَجا في معاملات البنوك التقليدية أو أنها تخالف ما جاءت به الشريعة الإسلامية، أما الدوافع الاجتماعية فقد حازت على نسبة 18.52% والدوافع الجغرافية على نسبة 7.41%، بينما حازت الدوافع الأخرى على نسبة 11.11% والتي احتجَّ أصحابها بأنه لا مَناص من التعامل مع البنوك التقليدية وبأن الفوائد هي المدخول الرئيسي لكِلا البنكين الإسلامي والتقليدي، وبأن الصيرفة التقليدية تتناسب مع المقررات المدرَّسة في الجامعات والمدارس العليا.

والأشكال التالية تبين النسب المئوية لدوافع اختيار الطلبة بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية:

الشكل رقم (02): دوافع اختيار الطلبة بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية

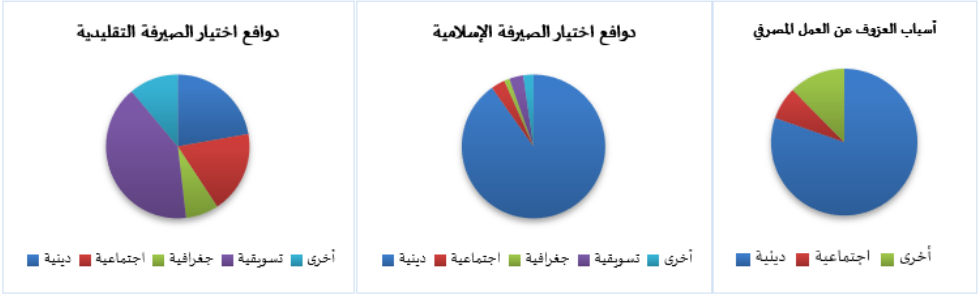

المصدر: من إعداد الباحثَيْن بالاعتماد على مخرجات Excel

رابعا- اختيار نمط الصيرفة الإسلامية لغير الموظفين:

الجدول رقم (06): اختيار نمط الصيرفة الإسلامية لغير الموظفين

المتغير	المستويات	التكرار	النسبة
نمط الصيرفة الإسلامية	مصارف إسلامية كاملة	87	%82.9
	نوافذ إسلامية	18	%17.1

المصدر: من إعداد الباحثَيْن بالاعتماد على مخرجات Excel

يظهر من خلال الجدول رقم (06) أن الأغلبية الكبيرة من الطلبة غير الموظفين الذين اختاروا الصيرفة الإسلامية يفضلون العمل في مصارف إسلامية كاملة وتبلغ نسبتهم 82.9%، وتتمحور مبررات هذا الاختيار كلها حول استقلالية المصارف الإسلامية الكاملة وفرضية التزامها أكثر بضوابط الشريعة الإسلامية، بينما تحيط بالنوافذ الإسلامية شبهات عديدة حول جواز العمل والتعامل معها خاصة وأنها تتواجد ضمن بيئة تقليدية داخلية، ومن أبرز الشبهات التي أثارها المشاركون في هذا الاستبيان ما يتعلق باختلاط الأموال المتأتِّيَة من النوافذ الإسلامية بأموال البنك التقليدي، وصعوبة تحقيق الاستقلالية المالية والمحاسبية والإدارية، وأن هذه النوافذ تساهم في تمويل البنوك وزيادة ربحها.

أما الأقلية الباقية التي شكَّلت 17.1% والتي اختارت العمل في النوافذ الإسلامية، فقد برَّرت اختيارها بخبرة البنوك التقليدية وتحكمها في التقنية البنكية أفضل من نظيراتها الإسلامية، وأن أغلب البنوك الناجحة والرائدة في الجزائر وفي العالم هي بنوك تقليدية.

خامسا- اعتقاد وجود فروق جوهرية بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية:

الجدول رقم 07: اعتقاد وجود فروق جوهرية بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية

المتغير	المستويات	التكرار	النسبة
وجود فرق بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية	نعم	124	%42.18
	لا	64	%21.77
	لا أدري	106	%36.05

المصدر: من إعداد الباحثَيْن بالاعتماد على مخرجات Excel

يُلاحظ من خلال الجدول رقم (07) أن 42.18% من المشاركين في الاستبيان يعتقدون بوجود فرق مهم بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية، يليهم الطلبة الذي يجهلون وجود فروقات من عدمها بنسبة 36.05%، وأخيرا الطلبة الذين لا يعتقدون ذلك بنسبة 21.77%.

ويمكن توزيع النسب السابقة على ثلاث مجموعات: مجموعة الطلبة الذين اختاروا الصيرفة الإسلامية، مجموعة الطلبة الذين اختاروا الصيرفة التقليدية ومجموعة الطلبة المحايدين والعازفين عن العمل المصرفي. ويساهم هذا المتغير في تفسير اختيارات وتوجهات الطلبة.

تعتقد المجموعة الأولى بوجود فروقات مهمة بين الصيرفتين بنسبة 65.4%، ومن أهم الفروقات التي تَكرَّر ذكرها في إجابات هذه المجموعة: تعامل البنوك التقليدية بسعر الفائدة الذي يُعَدُّ ربا محرما، تبني المصارف الإسلامية لقاعدة الغُنم بالغُرم وتقاسم الأرباح والخسائر مع العملاء، تعدد صيغ المعاملات الإسلامية وموافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية. وهذه الفئة هي التي اختارت الصيرفة الإسلامية من منطلق ديني. بينما بلغت نسبة الذين يجهلون وجود فرق بين الصيرفتين 27.7% وأغلب هؤلاء كان دافعهم لاختيار الصيرفة الإسلامية الدافع الاجتماعي تحت تأثير العائلة والأصدقاء. أما الذين يُنكرون وجود أي فَرق فكانت نسبتهم 6.9%.

ومن خلال تقصي إجابات المجموعة الثانية نجد أن 64.7% لا يرون وجود فرق كبير بين الصيرفتين، ومعظمهم اختار الصيرفة التقليدية اعتقاد منه بعدم حرمة معاملات البنوك التقليدية، يليهم من يخالفونهم الرأي في ذلك بنسبة 23.5% وقد ذكروا فَارق الربا، وأخيرا فئة الطلبة الذين يجهلون بوجود فرق مهم بنسبة 11.8%.

أما المجموعة الثالثة فقد كانت نسبة الذين يجهلون وجود فروقات بين الصيرفتين هي الأكبر حيث بلغت 46.3%، تلتها فئة الطلبة الذين لا يعتقدون وجود أي فرق بنسبة 29.9%، وتضم هاتان الفئتان نسبة كبيرة من الذين رفضوا العمل المصرفي لأسباب دينية تتجلى في فقدان الثقة في المصارف الإسلامية وإنكار معاملات البنوك التقليدية. وأخيرا، حقَّق الذين قالوا بوجود فروقات بين الصيرفتين نسبة 23.8% وأغلب هؤلاء عزفوا عن العمل في قطاع البنوك لأسباب أخرى كعدم الميول الشخصي لهذا المجال.

والشكل التالي يبين توزيع النسب السابقة بين المجموعات الثلاث:

الشكل رقم (03): اعتقاد وجود فروق جوهرية بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية

المصدر: من إعداد الباحثَيْن بالاعتماد على مخرجات Excel

سادسا- شعور الطلبة بالرضا تجاه خياراتهم المصرفية:

الجدول رقم (08): رضا الطلبة تجاه خياراتهم المصرفية

المتغير	المستويات	التكرار	النسبة
شعور الطلبة بالرضا تجاه خياراتهم المصرفية	نعم	168	%57.14
	لا	16	%5.44
	محايد	110	%37.42

المصدر: من إعداد الباحثَيْن بالاعتماد على مخرجات Excel

يتَّضح من الجدول رقم (08) أن 57.14% من الطلبة راضون عن اختياراتهم المصرفية، و5.44% فقط من الطلبة لا يشعرون بالرضا، أما نسبة المحايدين فقد بلغت 37.42%. وكما سبق، يمكن توزيع هذه النسب على ثلاث مجموعات: مجموعة الطلبة الذين اختاروا الصيرفة الإسلامية، مجموعة الطلبة الذين اختاروا الصيرفة التقليدية ومجموعة الطلبة المحايدين والعازفين عن ممارسة العمل المصرفي.

كانت نسبة الطلبة الذين عبَّروا عن رضاهم عن اختيارهم للصيرفة الإسلامية هي الغالبة بـ 81.5%، تلتها نسبة المحايدين بـ 14.6%، أما نسبة المشاركين في الاستبيان الذين عبَّروا عن عدم رضاهم فقد بلغت 3.8% وهي نسبة ضعيفة جدا، وبتقصي إجابات هذه الفئة الأخيرة نجد أن دوافعهم في اختيار الصيرفة الإسلامية كانت اجتماعية أو لعدم وجود فرص عمل أخرى أفضل.

أما بالنسبة للطلبة الذين اختاروا الصيرفة التقليدية فقد كانوا تقريبا كلهم راضين عن هذا الخيار حيث بلغت نسبتهم 94.1% مع انعدام نسبة غير المقتنعين بتوجهاتهم المصرفية وانحصار نسبة المحايدين في 5.9% فقط؛ مما يدل عن أنهم ذهبوا للصيرفة التقليدية عن قناعة تامة.

وفيما يتعلق بالمجموعة الأخيرة فقد استمروا على حيادهم وذلك بنسبة 61.2% مما يؤكد ترددهم حول حقيقة الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفقدهم لرؤية كاملة وشاملة عنها بما أنهم جازمون بحرمة المعاملات التقليدية، تلتها فئة المقتنعين بهذا التوجه بنسبة 31.3% وأغلبها من العازفين عن العمل المصرفي بالكلية، في حين بلغت نسبة الطلبة غير الراضين عن توجهاتهم المصرفية 7.5%.

والشكل التالي يلخص توزيع النسب السابقة بين المجموعات الثلاث:

الشكل رقم 04: رضا الطلبة تجاه خياراتهم المصرفية

المصدر: من إعداد الباحثَيْن بالاعتماد على مخرجات Excel

الخلاصة

حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على أهم الدوافع التي تؤثر على التوجهات المصرفية للطلبة الجزائريين نظرًا لما تحمله هذه الفئة من أهمية كبرى كونها أحد أعمدة المستقبل والأمل المنشود للمجتمع، لذا وجب الوقوف على رغباتهم وتفضيلاتهم من أجل الاستغلال الأمثل لهذه الكفاءات الوظيفية الواعدة في رسم الاستراتيجية المصرفية للدولة والتي بدأت في إدخال تغييرات وتحولات جديدة.

وبعد تحليل ومعالجة البيانات وتفسيرها توصل الباحثان إلى النتائج التالية:

- أثبتت نتائج الاستبيان **صحة الفرضيتين الأولى والثانية** حيث بلغت نسبة الطلبة المفضلين للصيرفة الإسلامية 40.9% وسبب اختيارهم كان دينيا بالدرجة الأولى؛
- قُدِّرَت نسبة الطلبة الذين اختاروا الصيرفة التقليدية بـ 5.1% وقد أتت الدوافع التسويقية في طليعة هذه الأسباب تَأثُّرا منهم بسمعة البنك وشهرته في المجال المصرفي؛
- 42.4% من الطلبة غير راغبين في العمل في المجال المصرفي بشِقَّيه الإسلامي والتقليدي لقناعتهم بحرمة معاملات البنوك التقليدية ونقص ثقتهم في المصارف والنوافذ الإسلامية القائمة حاليا في الجزائر؛
- أظهرت نتائج الاستبيان **عدم صحة الفرضية الثالثة** إذ أنَّ 47.8% من الموظفين في البنوك التقليدية يرغبون في التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي والسبب في ذلك بشكل أساسي هو الدافع الديني انطلاقا من حرمة الربا والتعامل به؛
- 82.9% من الطلبة الذين اختاروا الصيرفة الإسلامية يفضلون العمل في مصارف إسلامية كاملة تجنبا للشبهات المحيطة بالنوافذ الإسلامية؛

- 42.18% من الطلبة المشاركين في الاستبيان يعتقدون بوجود فرق مهم بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية، ونسبتهم تزيد لمؤيدي الصيرفة الإسلامية لتصل 65.4% وتقل عند من اختاروا الصيرفة التقليدية فتبلغ 23.5%؛
- 57.14% من الطلبة راضون عن اختياراتهم المصرفية الإسلامية أو التقليدية.

التوصيات:

في ضوء هذه الدراسة يمكن اقتراح التوصيات التالية لمختلف أنظمة الصيرفة من جهات حكومية وأكاديمية وبنوك خصوصا متخذي القرار ومسؤولي إدارات التوظيف والتسويق:

- ينبغي أن يكون دافع لجوء الحكومة الجزائرية إلى الصيرفة الإسلامية من منطلق ديني استجابةً لمطالب المجتمع الجزائري المسلم الرافض للربا المتفشي في أوساط البنوك التقليدية، كما أظهرت نتائج الاستبيان، لا كوسيلة لامتصاص السيولة النقدية المتداولة خارج البنوك كما سُوِّق لها؛
- يجدر بالمسؤولين عن القطاع المصرفي في الجزائر الاهتمام أكثر بتوسيع مجال الصيرفة الإسلامية، وجعل الشبابيك الإسلامية خطوة مرحلية نحو إنشاء فروع إسلامية ومصارف إسلامية كاملة؛
- ينبغي على الجامعات والمدارس العليا الاهتمام أكثر بتدريس مقاييس وتقنيات الصيرفة الإسلامية مراعاة لتوجه شريحة كبرى من الطلبة لهذه الصناعة المالية الجديدة وتماشيا مع التوجهات الجديدة للسلطات النقدية في الجزائر؛
- حِرص القائمين والمختصين في الصيرفة الإسلامية على توضيح مواطن الإشكال المحيطة بالصيرفة الإسلامية للجمهور ككل، بهدف معالجة ظاهرة الصد الفكري المنتشرة في أوساط المجتمع تجاه الصيرفة الإسلامية؛
- العمل على عقد ورشات وندوات وملتقيات أكثر للتعريف بالصيرفة الإسلامية ومبادئها ومنتجاتها.

قائمة المصادر والمراجع

1- Islamic Financial Services Board. (n.d.). *Standard 5: Guidance on key elements in the supervisory review process of institutions offering Islamic financial services (excluding Islamic insurance (Takaful) institutions and Islamic mutual funds).* Retrieved February 27, 2022, from www.ifsb.org

2- Prabhavathi, K., & Dinesh, G. (2018, Augsut). Banking: Definition and Evolution. *International Journal of Scientific & Engineering Research, 9*(8).

3- United Nations Statistics Division. (2017, August). *SNA Treatment of Islamic Windows of Conventional Banks*. Retrieved february 27, 2022, from https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/RAmeetings/TFOct2017/IF_Windows_UNSD.PDF

4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، نظام رقم 20 - 02 المؤرخ في 15 مارس 2020 والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. (2020).

5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد73، نظام رقم 18 - 02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية. (2018).

6- الرفاعي، ح. م .(2016) .مبادئ العمل المصرفي الإسلامي .*ملتقى الفقه المصرفي الإسلامي* .الإمارات: مركز الشارقة الإسلامي للدراسات والبحوث المالية الإسلامية، جامعة الشارقة.

7- السويلم، س. ب .(2011) .مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي .جدة: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز.

8- المغربي، ع. ع .(2004) .*الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية* .جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

9- النجار، أ .(1979) .*منهج الصحوة الإسلامية، بنوك بلا فوائد* .القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.

10- بلعباس، ع .(2013) .صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية: مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن الماضي .*دراسات اقتصادية إسلامية*.(2)*19* ,

11- حسين حسين شحاتة. (2005). *محاسبة المصارف الإسلامية* (الإصدار 1). القاهرة، مصر: المؤلف.

12- خالد الصيفي. (الأربعاء 29 سبتمبر، 2021). الاختيارات المصرفية لطلبة الجامعة. *جريدة الأنباء*، 8.

13- رائد جميل جبر. (20 أوت، 2017). المواءمة بين المعايير الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية: مواجهة التحديات القائمة في الدول العربية. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 25*(4).

14- عثمان علام ، و صالح سنوساوي. (2016). الإدارة الاستراتيجية في المنظمات الإسلامية - البنوك الإسلامية نموذجا -. *مجلة التنمية الاقتصادية*(2).

15- محمد علي يوسف يونس الهواملة. (2017). معالم في طريق تحويل المصارف من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامي -الكفايات والمبررات والتحديات-. تاريخ الاسترداد 25 فيفري، 2022، من https://www.aliftaa.jo/Research.aspx?ResearchId=101#_edn16

16- ناصر، س .(2021) .*تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر-دراسة تقييمية عامة* -. قسنطينة، الجزائر: دار ألفا للوثائق للنشر والتوزيع.